

المملكة المغربية



كلمة السيدة

وزيرة الاقتصاد والمالية أمام مجلسي البرلمان
بمناسبة تقديم مشروع قانون المالية للسنة المالية
2022

25 أكتوبر 2021

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد رئيس مجلس النواب؛
السيد رئيس مجلس المستشارين؛
السيد رئيس الحكومة؛
السيدات والسادة الوزراء؛
السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون؛

يشرفني أن أقف أمام مجلسكم الموقرين لبسط الخطوط الرئيسية لمشروع قانون
المالية لسنة 2022.

وأغتنمُ فرصة أول لقاء بكم في ظل هذه الولاية، لأتوجّه إلى حضراتكم بخالص
التهاني على الثقة التي حظيت بها من لدن الناخبات والناخبين لتمثيلهم في هذه
المؤسسة المحترمة.

وإذ أؤكد أمامكم اعتزاز كافة مكونات الحكومة بالثقة المولوية السامية وبتثقة ممثلي
الأمة، فإننا نُدركُ في نفس الوقت حجم المسؤولية الملقاة على عاتقنا جميعا. ومن هذا
المنطلق، فنحن حريصون على ربط جسور التعاون مع مؤسسة البرلمان بمجلسيه،
من أجل الارتقاء بالعمل السياسي إلى مستوى تحديات المرحلة، وما تفرضه من
تجاوب سريع وناجع مع تطلعات وانتظارات المواطنين.

فالحظة الوطنية الفارقة التي نعيشها اليوم تُؤشر في شموليتها إلى اكتمال شروط
انتقال تاريخي على كافة المستويات : المؤسساتية، المالية ، الاقتصادية، الاجتماعية،
والجيوسراتيجية.

فمن جهة، رآمت بلادنا خلال 22 سنة بقيادة ملكية حكيمة ونيرة، إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية ومالية ينبغي استثمارها وثمرتها لبناء المستقبل. ومن جهة ثانية، ساهمت جائحة كوفيد-19 في الكشف عن مواطن القوة والضعف في نسيجنا الوطني على كافة المستويات، وأظهرت بجلء حجم الاقتصاد غير المهيكل وأوجه القصور في القطاعات الاجتماعية وضعف شبكات الأمان، وهو ما يتطلب منا استخلاص الدروس والتعبئة من أجل تنزيل الإصلاحات التي أطلقها جلالة الملك حفظه الله وعلى رأسها تعميم الحماية الاجتماعية. ومن جهة ثالثة، تُواجه بلادنا مجموعة من التحديات على المستوى الخارجي، تتطلب تهمين التراكبات التي حققتها بلادنا تحت القيادة السديدة لجلالة الملك حفظه الله، وخاصة التقدير الواسع الذي يحظى به مقترح الحكم الذاتي بالصحراء المغربية، والاعتراف الأمريكي بسيادة بلادنا على جميع ترابها، وارتفاع وثيرة التمثيل الدبلوماسي الأجنبي بأقاليمنا الجنوبية، وكذلك العمل على استثمار الإشارات القوية التي أبان عنها الإقبال الكبير لأبناء أقاليمنا الجنوبية لاختيار ممثلهم في الانتخابات الأخيرة، من أجل تعزيز الجهة الداخلية واستغلال كل أشكال الدبلوماسية الرسمية والموازية في الدفاع عن قضيتنا الوطنية الأولى ومصالح بلادنا في كل المحافل القارية والدولية.

وأغتنم هذه المناسبة، لأتقدم بتحية إجلال وتقدير لكل مكونات القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، والأمن الوطني، والوقاية المدنية، والإدارة الترابية، على تضحياتهم وتفانيهم وتجندهم الدائم، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، للدفاع عن الوحدة الترابية للوطن، وصيانة أمنه واستقراره، وخاصة في هذه الظروف الصعبة.

وأؤكد لكم في نفس الوقت أننا حريصون على تفعيل التوجيهات الملكية السامية، بتسخير كافة الإمكانيات والوسائل الكفيلة بتمكين القوات المسلحة الملكية من

الاضطلاع بالمهام المنوطة بها في الدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية، وفي الحفاظ على الأمن والاستقرار وسلامة المواطنين.

أيها السيدات، أيها السادة،

كل العناصر المُتَشَعِّبَة والمتداخلة التي ذكرتها سابقا، تُؤَشِّرُ إلى اكتمال شروط انتقال تاريخي، انتقال إلى مرحلة جديدة لتسريع الإقلاع الاقتصادي، وتوطيد المشروع المجتمعي الذي يصبو جلاله الملك حفظه الله لأن يُحَقِّقَهُ لبلاده.

ولعل ما يجعل معالم هذا الانتقال تبدو أكثر وضوحا، هو إعطاء جلاله الملك حفظه الله الانطلاقة الفعلية لبناء نموذج تنموي جديد، يُؤَسِّسُ لمرحلة جديدة ولتصور جديد للتنمية ينبنى على الفعل الميداني المباشر الذي يعزز حماية الفئات الهشة، ويقوي من قدرات المواطنين بجميع فئاتهم من أجل المساهمة والاستفادة المتوازنة من دينامية التنمية.

وفي هذا الإطار، يُعتبر الميثاق الوطني من أجل التنمية آلية أساسية لتكريس هذا النموذج، كمرجعية مشتركة لجميع الفاعلين.

وعليه، فإن تنفيذ هذا النموذج، مسؤولية وطنية تتطلب مشاركة كل الطاقات والكفاءات، وتستلزم تعبئة شاملة وتملكا جماعيا للتحديات والرهانات الحالية والمستقبلية، قصد الانتقال إلى مرحلة جديدة في مسار تنمية البلاد، تحت القيادة النيرة والمتبصرة لجلاله الملك حفظه الله. هي إذن مرحلة حافلة بالتحديات والرهانات الاقتصادية والاجتماعية، التي تُسَاءِلُنَا جميعا حكومة، وبرلمانا، وكل القوى الحية ببلادنا، من أجل الانكباب بكل مسؤولية على إيجاد الحلول التي تُعَيِّقُ التنمية ببلادنا.

وإننا نتعهد في إطار العمل الحكومي بإيلاء الأهمية اللازمة للميثاق الوطني حتى يكون وثيقة موجهة لمختلف تدخلاتنا، باعتباره التزاما وطنيا أما جلالة الملك، وأمام المغاربة. وقد وضعنا الآليات المؤسسية الضرورية، للتبع وتقييم تنفيذ مختلف الأوراش والالتزامات التي تعهدنا بها في إطار البرنامج الحكومي.

السيدات والسادة،

لا زال المغرب يواجه اليوم، شأنه شأن كل بلدان العالم، أزمة غير مسبوقة. وقد شكّلت هذه الأزمة، التي يُواجهها المغاربة بشكل جماعي، لحظة وعي حقيقية أبانت فيها بلادنا، بقيادة ملكية سامية جعلت صحة المغاربة فوق كل اعتبار، عن قدرتها على الصمود والتكيف. وقد نجحت بلادنا بفضل القرارات الحكيمة والجريئة والاستباقية لجلالة الملك حفظه الله، في التخفيف من الآثار السلبية العميقة التي خلفتها هذه الأزمة على بنياتنا الاجتماعية والاقتصادية والمالية.

ومما لا شك فيه أن انتشار جائحة فيروس كورونا شكل أزمة غير مسبوقة، غير أنه لا بد من الاعتراف بأنها ليست وراء كل الإشكالات والنواقص الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها بلادنا.

وعليه، لا ينبغي تحويل هذه الأزمة المستجدة إلى غطاء لإخفاء أزمات كانت قائمة قبل الجائحة، وتبرير الاختلالات التي راكمها نموذجنا الاقتصادي والاجتماعي طيلة عشر سنوات.

فمنذ عشر سنوات، لم تحرز بلادنا تقدما بوثيرة كافية تتماشى ومؤهلاتها. بل إن وضعنا الحالي كان بإمكانه أن يكون أفضل لو كانت لدينا مناعة أكبر للتعامل مع الجائحة. فالتمييز هنا ضروري بين اللحظة وبين تراكمات السنوات الماضية التي جعلتنا أقل فعالية في مواجهة انعكاسات الجائحة خاصة الاجتماعية منها.

فالسياسات الحكومية على مدى العشر سنوات الماضية، أنتجت إخفاقات اقتصادية واجتماعية أجهزت على المكتسبات التي حققها المغرب سابقا وأصبحت عائقا للتنمية عوض أن تكون محركا لها. وقد أظهرت الجائحة بجلء حجم هذه الإخفاقات، ولعل أبرزها وزن القطاع غير المهيكل، وفشل مجموعة من البرامج الاجتماعية، وغياب الحماية الاجتماعية بالنسبة لفئات واسعة من المواطنين. وبالأرقام فمعدل النمو لم يتجاوز خلال العشر سنوات الماضية 2,5%، ومعدل البطالة انتقل من 8,9% سنة 2011 ليتجاوز 12% بداية هذه السنة. كما انتقل معدل المديونية من 52,5% من الناتج الداخلي الخام إلى 76%.

وبالتالي، فجل المؤشرات تصب في اتجاه تكريس معالم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تفاقمت على مر السنوات العشر الأخيرة. وما الاختباء وراء الانتعاش الذي بدت معالمه تظهر على الاقتصاد الوطني خلال بداية هذه السنة ونسبة النمو التي ستتجاوز 5,5%، إلا محاولة للتغطية على هذا الواقع.

فالكل يعلم أن هذا الانتعاش راجع أولا إلى التدابير التي اتخذها جلالة الملك حفظه الله لإنعاش الاقتصاد، وثانيا إلى أثر السنة المرجعية 2020 التي عرف اقتصادنا خلالها انكماش غير مسبوق بـ 6,3%-. إضافة إلى الموسم الفلاحي الجيد.

السيدات والسادة،

انطلاقا من هذه المعطيات، تعتبر الحكومة هذه المرحلة حاسمة لاستجماع القوى، واستئهام روح الذكاء الجماعي لكل القوى الحية للبلاد من أجل معالجة كل التراكمات السلبية، وتقديم البدائل التي يتوق إليها المواطنون في معالجة مشاكلهم وانشغالهم.

والحكومة معبأة بكل مكوناتها لرفع تحديات هذه المرحلة والتركيز على الأولويات لتجاوز الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة، وبناء مقومات اقتصاد قوي وتنافسي ومُدمج.

فمنذ أن حظي رئيسها بشرف التعيين الملكي السامي، سابت الحكومة الزمن من أجل وضع هندسة حكومية تستجيب لمعايير الالتقائية والنجاعة لمباشرة مختلف الأوراش والأولويات التي تقتضيها هذه المرحلة. وقامت بإعداد برنامجها في وقت قياسي. برنامج يُقدّم إجابات واقعية، وطموحة للخروج من الأزمة واستشراف المستقبل بكل ثقة وتفاؤل.

ورغم ضيق الوقت، فقد عبأت الحكومة كل طاقاتها لإدخال ما يلزم من تعديلات على مشروع قانون المالية لسنة 2022، بما يمكن من الاستجابة للأولويات الاستراتيجية التي حددها جلاله الملك حفظه الله في خطابه السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية، والشروع الفوري في تنزيل البرنامج الحكومي الذي نال ثقتكم. وقد تمكنت الحكومة من إيداع مشروع قانون المالية لدى البرلمان يوم 18 أكتوبر، أي يومين قبل الآجال التي يحددها القانون التنظيمي لقانون المالية. وهكذا، فقد تم تحديد الأولويات التالية لمشروع قانون المالية لسنة 2022 :

1. توطيد أسس إنعاش الاقتصاد الوطني؛
2. تعزيز آليات الإدماج والتقدم في تعميم الحماية الاجتماعية؛
3. تقوية الرأسمال البشري؛
4. إصلاح القطاع العام وتعزيز آليات الحكامة.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2022، يأتي في سياق بروز بوادر انتعاش حذر للاقتصاد العالمي، خاصة في ظل استمرار تبعات

أزمة جائحة كورونا وظهور سلالات متحورة للفيروس. وقد تم تسجيل هذا الانتعاش لدى جل اقتصادات العالم، وبالأخص بمنطقة الأورو الشريك الاقتصادي الأساسي لبلادنا الذي من المنتظر أن يسجل اقتصاده نمواً بـ 5% سنة 2021 و4,3% سنة 2022، نتيجة للتقدم المسجل على مستوى عمليات التلقيح، وتخفيف الإجراءات الاحترازية، وتفعيل تدابير الدعم والمواكبة للقطاعات والمقاولات المتضررة.

لكن في المقابل، من المنتظر أن تتأثر آفاق الاقتصاد العالمي بمجموعة من المخاطر المرتبطة أساساً بالانتشار السريع لمتحورات جديدة للفيروس، وتنامي التوترات الجيوسياسية والتجارية والتكنولوجية خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية، حيث عرف سعر الغاز ارتفاعاً قياسياً خلال هذه السنة ليتجاوز 850 دولاراً للطن خلال منتصف شهر أكتوبر الجاري، مُسجلاً معدل 597 دولاراً للطن منذ بداية السنة. وبحسب توقعات المؤسسات الدولية المختصة، فمن المنتظر أن يرجع سعر الغاز إلى مستوياته العادية ابتداءً من شهر ماي 2022.

السيدات والسادة،

يضع مشروع القانون المالي في مقدمة أولوياته توطيد أسس إنعاش الاقتصاد الوطني في ظل ما خلفته الأزمة المرتبطة بجائحة كورونا من آثار سلبية على مجموعة من القطاعات، وتسببت في فقدان الآلاف من مناصب الشغل.

ومن هذا المنطلق، ستعمل الحكومة على مواصلة تنفيذ خطة إنعاش الاقتصاد الوطني التي أطلقها جلالة الملك حفظه الله، موازاة مع تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار.

ولتمكين الشباب من ولوج سوق الشغل وخاصة الفئات التي عانت من تأثير الأزمة أو لا تتوفر على مؤهلات، ستعمل الحكومة على مواكبتهم من خلال إجراءات فورية وملموسة، تشمل على وجه الخصوص برنامجا مهما للأوراش العامة الصغرى والكبرى. وسيتمكن هذا البرنامج من إحداث ما لا يقل عن 250.000 فرصة شغل مباشر في غضون سنتين انطلاقا من سنة 2022. وستُخصَّص لهذا الغرض اعتمادات تقدر بـ 2,25 مليار درهم في إطار مشروع قانون المالية.

ومن جهة أخرى، ستعمل الحكومة على إعطاء دينامية جديدة للبرنامج المدمج لدعم وتمويلات المقاولات "انطلاقة"، خاصة من خلال إطلاق برنامج "الفرصة" لدعم المبادرات الفردية، الذي يهدف إلى تمكين الشباب المنتمين لمختلف الفئات الاجتماعية من الحصول على تمويلات لإطلاق مشاريعهم، مع المواكبة، والتوجيه، والتكوين. ويستهدف هذا البرنامج تقديم حوالي 50 ألف قرض سنة 2022، باعتمادات إجمالية تقدر بـ 1,25 مليار درهم.

ووفق نفس المقاربة الرامية إلى توفير مناصب الشغل وتعزيز تنافسية المقاول الوطنية باعتبارها إحدى الأهداف الرئيسية للتحول الاقتصادي الذي يتوخى تحقيقه البرنامج الحكومي، ستعمل الحكومة على تجويد مناخ الأعمال والتسريع بإخراج ميثاق الاستثمار، لتحفيز المقاولات والمستثمرين على الاستثمار في أنشطة جديدة ذات قيمة مضافة عالية تماشيا مع توجهات النموذج التنموي الجديد، والاندماج بشكل أفضل في سلاسل القيمة العالمية.

ووفق نفس المنظور، ستولي الحكومة أهمية خاصة لدعم المنتج المحلي، ودعم تنافسية الوسم "صنع في المغرب"، وتعزيز السيادة الوطنية الغذائية والصحية والطاقة.

وفي هذا الإطار، ستعمل الحكومة على تنزيل سياسات قطاعية طموحة في الفلاحة، والصيد البحري، والصناعة، والطاقة، والصناعة التقليدية،...؛ وستعبي لهذا الغرض 245 مليار درهم من الاستثمارات العمومية، بما في ذلك استثمارات صندوق محمد السادس كرافعة لتمويل هذه الاستراتيجيات، وكذا ركائز التحول كالانتقال الرقمي، وإنعاش السياحة.

ولبلوغ هذه الغايات، ستعمل الحكومة على تنزيل مضامين القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي باعتباره أولوية وطنية، وذلك بهدف تعبئة كل الإمكانيات الضريبية لتمويل السياسات العمومية، وضمان العدالة الجبائية، وتخفيف العبء الضريبي من خلال اعتماد توجه تدريجي نحو سعر موحد للضريبة على الشركات.

وفي هذا الإطار، يقترح المشروع خفض الضريبة على الشركات من 28% الى 27% بالنسبة للمقاولات الصناعية التي يقل ربحها عن 100 مليون درهم، وتخفيض سعر الحد الأدنى للضريبة من 0.5% الى 0.45%. كما تلتزم الحكومة بالرفع من فعالية و نجاعة نظام الحكامة في المجال الجبائي، و ذلك من خلال تعزيز آليات محاربة الغش والتهرب الضريبيين. وفي المقابل ستحرص الحكومة على حماية حقوق الملتزمين، من خلال تحسين مساطر التصحيحات، وتعزيز مهام لجن النظر في الطعون المتعلقة بالضريبة خاصة عبر إحداث لجن جمهورية.

من جانب آخر، ووعيا منها بأهمية تطوير عرض جيد للتكوين المهني يتماشى مع حاجيات المقاولات، ستحرص الحكومة على خلق مسالك بين التكوين المهني والجامعات والمدارس الكبرى في سبيل تمكين الطلبة الراغبين في الارتقاء بمسارهم الأكاديمي. كما ستعمل الحكومة على مواصلة تنفيذ خارطة الطريق الجديدة للتكوين المهني، التي أعطت الانطلاقة لجيل جديد من مؤسسات التكوين المهني مع إحداث مدن المهن والكفاءات متعددة الأقطاب والتخصصات بكل جهات المملكة.

السيدات والسادة،

إن مواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها بلادنا تحت القيادة النيرة لصاحب الجلالة، وتوطيد أسس إنعاش الاقتصاد الوطني وتعزيز دينامية خلق الثروة يرتبط ارتباطا وثيقا بآليات التوزيع العادل والمنصف لهذه الثروة، وتعزيز دعائم الدولة الاجتماعية من خلال إدماج كل فئات المجتمع خاصة النساء والشباب، وتقوية التضامن الأسري والمجتمعي تجاه الفئات والأشخاص الأكثر فقرا وهشاشة.

وفي هذا الإطار، تلتزم الحكومة بمواصلة تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية باعتباره إحدى ركائز الدولة الاجتماعية، وذلك من خلال اتخاذ كافة التدابير ذات الطابع القانوني والمالي والتنظيمي لضمان تنزيل سلس وفعال لهذا الورش الملكي.

ومن هذا المنطلق، ستعرف سنة 2022 إطلاق المرحلة الثانية المتعلقة بتوسيع الاستفادة من التأمين الاجباري الأساسي عن المرض لفائدة الفئات الهشة والفقيرة التي تستفيد حاليا من نظام المساعدة الطبية "راميد".

وبالموازاة مع ذلك ستعمل الحكومة على اتخاذ التدابير الضرورية للشروع في التعميم التدريجي للتعويضات العائلية، وذلك من خلال العمل على تسريع تفعيل السجل الاجتماعي الموحد لتحديد الفئات المستهدفة، وتيسير الاستفادة من هذه التعويضات على قدم المساواة ودون أي شكل من أشكال التمييز. كما ستعمل الحكومة على دعم جيل جديد من الخدمات الاجتماعية، بما يضمن الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للأشخاص في وضعية إعاقة. وفي هذا الإطار، سيتم الرفع من الاعتمادات المخصصة لدعم الجمعيات العاملة بالفعل في هذا المجال إلى 500 مليون درهم سنويا ابتداء من سنة 2022.

ومن جهة أخرى، ستتكب الحكومة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز مشاركة النساء في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها إحدى أولويات البرنامج الحكومي، لما لذلك من أهمية في إطلاق إمكانيات المجتمع الكاملة، وما يلعبه دعم استقلالية المرأة والحد من الفوارق بين الجنسين من دور في تحفيز الانتاجية، والنمو الاقتصادي، وفي تعزيز الشروط الضرورية لمجتمع منفتح، ومتناسك، ومتضامن.

ومن هذا المنطلق، ستشرع الحكومة في وضع خطة محددة لدعم النشاط الاقتصادي للنساء، وفتح آفاق أوسع بالنسبة للشابات الراغبات في الالتحاق بسوق العمل، من خلال تطوير فضاءات تشغيل الشباب ونشر المعلومات المتعلقة بالفرص المهنية المتاحة.

وبالنسبة للنساء العاملات أو الراغبات في العمل، ستحرص الحكومة، ابتداء من سنة 2022، على التعميم التدريجي لدور الحضانة فضلا عن تقديم حلول أخرى لرعاية الأطفال، خاصة في ضواحي المدن. وستُخصَّص لهذا الغرض اعتمادات تقدر بـ **250 مليون درهم**.

كما ستعمل الحكومة على مضاعفة جهودها الرامية إلى تشجيع إدماج الشباب وتنمية قدراتهم باعتبارهم مستقبل هذا الوطن واللبنة الأساسية لبناء مغرب الغد؛ وذلك عبر تقوية برامج دعم التشغيل من خلال خلق "فضاءات تشغيل شباب" جديدة تُكرِّس للإدماج المهني، ويُناط بها تقليص الكلفة المرتبطة بالبحث عن تكوين أو منصب شغل أو تمويل مشروع.

ومن جهة أخرى، سيتم العمل على مواكبة المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية

الأساسية خاصة بالعالم القروي والمناطق النائية، و تعزيز الدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة.

أما فيما يتعلق بضمان ولوج المواطنين والمواطنات إلى سكن لائق، فستعمل الحكومة على تعزيز برامج دعم السكن، ومواصلة البرنامج الوطني "مدن بدون صفح" ومعالجة البنايات المهتدة بالانهيار، إضافة إلى تشجيع إنتاج السكن الاجتماعي والسكن المنخفض التكلفة.

السيدات والسادة،

كما لامستم ذلك من خلال برنامجها، ستولي الحكومة أهمية بالغة لتعزيز الرأسمال البشري، وذلك من خلال توفير نظام تعليمي وصحي يستجيب للدينامية الديموغرافية، ولرهانات المرحلة، ولانتظارات المواطنين المتزايدة والملحة، ولمعايير الجودة التي أصبحت تفرضها التحولات التكنولوجية والمكانة المتزايدة للعلم والمعرفة في تحقيق التنمية.

وفي هذا الصدد، ستعمل الحكومة على مواصلة تنزيل القانون الإطار المتعلق بإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، عبر اتخاذ ما يلزم من تدابير لضمان استعادة المدرسة العمومية لدورها المزدوج في نقل المعرفة والارتقاء الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، ستتكب الحكومة على تسريع ورش تعميم التعليم الأولي، مع الحرص على تكوين مُربّين متخصصين في تنمية الطفولة المبكرة. هذا، فضلا عن العمل على تقوية المعارف الأساسية للأطفال مند المرحلة الابتدائية.

وموازاة ذلك، ستحرص الحكومة على توسيع شبكة المدارس الجماعية والنقل والمطاعم المدرسية لفائدة التلاميذ القرويين أبناء الفئات المعوزة، من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الإعدادية.

هذا، وسيتم الاشتغال أيضا على الارتقاء بمهنة التدريس من خلال بلورة خطة وطنية تروم الرفع من القدرات التكوينية وتعزيز كفاءات هيئة التعليم، وإطلاق برنامج لإعادة تأهيل مراكز التكوين الخاصة بهم.

وموازاة ذلك، ستحرص الحكومة على تجويد التكوين الجامعي لتمكين القطاعين العام والخاص من التوفر على موارد بشرية مؤهلة، ذات كفاءة عالية تُخَوِّلُ لها تلبية متطلبات اقتصاد متنوع موجه نحو الابتكار. كما سيتم العمل على تحفيز البحث العلمي، وتوجيهه نحو أولويات الاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى العمل على جعل التكوين المهني رافعة قوية للتنمية في العديد من القطاعات الأساسية للاقتصاد.

وفيما يتعلق بالقطاع الصحي، ونظرا للتحديات المتزايدة التي تفرضها الأزمة الصحية العالمية الحالية من جهة، وللمتطلبات إنجاح الورش الاجتماعي الكبير المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية من جهة أخرى، فإن الحكومة ستعمل على إطلاق إصلاح عميق للمنظومة الصحية الوطنية، حيث سيتم توجيه الجهود نحو تأهيل العرض الصحي، وتهيئة الموارد البشرية الصحية، ومراجعة السياسة الدوائية، ودعم المنتج الوطني، وإرساء حكامه جديدة للمنظومة الصحية.

وتأكيدا للأهمية التي يحظى بها قطاعا الصحة والتعليم فقد تم رصد حوالي 9 ملايين درهم كاعتمادات إضافية لهذين القطاعين، منها حوالي 5 ملايين درهم ستُخصَّص لتأهيل المستشفيات، ومراكز تكوين الأساتذة، والمؤسسات الجامعية على سبيل الأولوية.

السيدات والسادة،

إن إنجاح مختلف الأوراش الاستراتيجية والطموحة التي انخرطت فيها بلادنا رهينة بالإصلاح الفعلي للقطاع العام وتعزيز آليات الحكامة.

ومن هذا المنطلق، فإن الحكومة عازمة على تسريع الأوراش الكبرى لإصلاح الإدارة من خلال تعزيز آليات الحكامة الجيدة ومعالجة الاختلالات الهيكلية لبعض المؤسسات والمقاولات العمومية، قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل، والانسجام في مهامها، والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار، ستعتمد الحكومة إلى أجرة القانون بمثابة ميثاق المرافق العمومية، كما ستعمل على مواصلة تنزيل ورش تبسيط المساطر الإدارية وتعميم الإدارة الرقمية بمختلف الإدارات، والحرص على تسريع البت في طلبات المواطنين والمقاولات، وكذا تسريع ورش تنزيل ميثاق اللاتمرکز الإداري. الأمر الذي سيمكن من الرفع من مردودية المرفق العمومي وتعزيز ثقة المواطنين والمواطنات فيه، وضمان نزاهة المعاملات وتحسين تموقع بلادنا على المستوى الدولي.

ووفق نفس المنطور، ووفاء بالتزامها في إطار البرنامج الحكومي، ستعمل الحكومة على تخصيص **200 مليون درهم**، لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية بالإدارة العمومية.

من جانب آخر، ستعمل الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تسريع تنزيل مقتضيات القانون الإطار المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية في إطار تشاوري بين مختلف القطاعات المعنية، وتفعيل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، كما ستعمل الحكومة على مواصلة إصلاح منظومة العدالة وتكريس مبدأ استقلالية

السلطة القضائية، واستكمال تنزيل ورش الجهوية المتقدمة وتعزيز الحكامة الترابية عبر تمكين الجهات من الاضطلاع بأدوارها وتمويل مخططاتها التنموية. كما سيتم العمل كذلك على مواصلة الجهود المبذولة فيما يتعلق بتعزيز منظومة النزاهة ومحاربة الرشوة.

أيها السيدات، أيها السادة،

وفقا لهذه التوجهات التي عرضتها على حضراتكم، من المتوقع أن يُحَقِّق الاقتصاد الوطني نموا بـ **3,2%**، أخذا بعين الاعتبار تعافي الاقتصاد العالمي خاصة منطقة الأورو، واعتمادا على فرضية محصول للحبوب في حدود **80 مليون قنطار**، وسعر غاز البوطان بمعدل **450 دولار للطن**.

وستعمل الحكومة على توفير الموارد الضرورية التي تضمن في نفس الوقت توطيد مسار الاستعادة التدريجية للتوازنات المالية، وتأمين التمويل الضروري لتفعيل الأوراش المبرمجة، وخاصة تلك التي تهدف إلى دعم تشغيل الشباب، وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الهشة والفقيرة، وذلك من خلال تعبئة الإمكانيات الضريبية والجمركية، حيث من المتوقع أن ترتفع الموارد الجبائية بحوالي **27 مليار درهم**. هذا، إلى جانب مواصلة تطوير التمويلات المبتكرة التي ستمكّن من تحصيل **12 مليار درهم**، بالإضافة إلى تفويت أصول المؤسسات والمقاولات العمومية ومواصلة عملية الخوصصة، ما سيمكّن من ضخّ حوالي **8 ملايين درهم** في ميزانية الدولة. كما سيتمّ الحرص، في المقابل، على عقلنة نفقات التسيير العادي للإدارة.

وبناء على ذلك، من المتوقع أن يتم تقليص عجز الخزينة برسم السنة المالية 2022 إلى **5,9%** من الناتج الداخلي الخام، مُقابل **6,2%** برسم قانون المالية لسنة 2021.

السيدات والسادة،

إن الحكومة عازمة على أن تجعل من مشروع قانون المالية لسنة 2022 منطلقاً لتنزيل برنامجها الذي يَسْتَمِدُّ تَوَجُّهَاتِهِ وأولوياته من الخطاب الملكية السامية، وتَنَسِّجُ مَصَامِيئَهُ مع مُخْرَجَاتِ تقرير النموذج التنموي الجديد، الذي سنَحْرِصُ إلى جانب مختلف الفاعلين على أن نجعل منه منطلقاً لتحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي يضمن لكل المواطنين المشاركة والولوج المتكافئ إلى الفرص الاقتصادية، والحماية الاجتماعية.

إن المرحلة الفارقة التي نَمُرُّ منها اليوم، تَمُنِّحُنَا فرصةً تاريخيةً للتغيير، وترجمة كل الأوراش المتضمنة في البرنامج الحكومي إلى سياسات منسجمة، بأهداف واضحة وبرؤية شمولية للأولويات التنموية لبلادنا.

ولن يتأتى ذلك إلا بالتعبئة الشاملة والانخراط الجماعي، حكومة وبرلمانا وقطاعاً خاصاً وكل القوى الحية، لبلوغ طموح مشترك يجعل المغرب قوة رائدة بفضل قدرات مواطنيه وفي خدمة رفاههم، تحت القيادة النيرة والحكيمة لجلالة الملك حفظه الله.

وندرك تَمَامَ الإدراك أن سبيلنا لبلوغ ما نصبو إليه، هو المقاربة التشاركية والتضامن والفعالية والجرأة ونكران الذات من أجل خدمة المغاربة، والتسريع من وتيرة التنمية لتجاوز إكراهات المرحلة وتداعيات الجائحة.

ومن هذا المنطلق، فنحن مستعدون لتحمل مسؤولياتنا لجعل المشروع المعروض أمامكم منطلقاً للوفاء بالوعود المقدمة. فمشروع قانون المالية لسنة 2022 هو مشروع ذو معالم اجتماعية واضحة، يتوخى تحقيق الانتقال من سياسات قطاعية غير منسجمة وغير متكاملة، إلى سياسات توّطرها رؤية استراتيجية ونظرة عامة

بأولويات وطنية واضحة. هو مشروع يهدف إلى التجاوب مع انتظارات المواطنين والمواطنين الأساسية على مستوى الصحة والتعليم والشغل. وهو مشروع لاستعادة دينامية الاستثمار الخاص ومواكبة المقابلة الوطنية لاسترجاع عافيتها وتشجيعها على إحداث فرص الشغل خاصة للشباب، ومواصلة دعم الاستثمارات العمومية لنفس الهدف.

والحكومة عازمة على تحقيق ما حددته من أهداف في إطار المشروع المعروض على أنظاركم، من خلال تسخير كل الوسائل والإمكانيات في إطار التعاون والتفاعل والحوار مع مؤسساتكم الموقرة ومع كل الفاعلين.

وقفنا الله جميعا لما فيه الخير لوطننا ومواطنينا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله.

شكرا على حسن إصغائكم، وسأبقى أنا وزميلي السيد فوزي لقجع الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، رهن إشارتكم طوال مسار مناقشات ومداولات هذا المشروع. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.